رفع سعر كيلو القمح المسلّم من الفلاحين إلى ٩٠٠ ليرة

مجلس الوزراء: الشفافية مع المواطنين وجهود لضبط سعر الصرف

أربع لجان وزارية لتحسين الواقع الخدمي ومعالجة غلاء المعيشة

هناء غانم

قرر مجلس الوزراء أمس رفع سعر شراء محصول القمح من الفلاحين لموسم ٢٠٢١ ليصبح ٩٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام (٨٠٠ ليرة سعر شراء مع منح مكافأة تسليم ١٠٠ ليرة لكل كيلو غرام) لمن يسوق أقماحه إلى مراكز مؤسسة الحبوب بما يمكن من استجرار أكبر كمية ممكنة من المحصول ومساعدة الفلاحين على تأمين مستلزمات الإنتاج.

هذا وأقر المجلس الحيز الأكبر من جلسته الأسبوعية برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء لمناقشة الخطط الآنية والمتوسطة وبعيدة المدى التي قدمتها اللجان الوزارية الأربع (الاقتصادية والخدمات والبنى التحتية والطاقة والموارد والتنمية البشرية) لتحسين الواقعين الخدمي والتنموي ومعالجة القضايا المعيشية الناشئة جراء الحصار الاقتصادي الجائر، بما يخفف الأعباء على المواطنين ويزيد من زخم عجلة الإنتاج في القطاعات كافة.

واعتمد مجلس الوزراء ورقة عمل مشتركة بين اللجان الوزارية تركز على تشبيك الجهود لتعزيز الشفافية في التعامل مع المواطنين وضمان عدالة توزيع الخدمات ومكافحة التهريب واستثمار العقارات المملوكة للدولة والمشغولة بشكل جزئي بالأسعار الرائجة، والإسراع بإنجاز النظام الضريبي الموحد وإصدار قانوني الاستثمار والبيوع العقارية وتشجيع نظام المقايضة مع الدول الصديقة ودعم مشاريع الطاقة البديلة وتعزيز التشاركية مع القطاع الخاص.

وركزت الورقة المشتركة على ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو تحسين الواقع المعيشي وتوسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستقطاب المغتربين للمساهمة في المشاريع الاستثمارية، وتحفيز المصارف العامة والخاصة على المشاركة في العملية الإنتاجية وتشجيع التصدير وفتح الأسواق مع دول الجوار ودعم قطاع النقل الداخلي بتأمين باصات إضافية، ودراسة مشروع تأمين صحي يغطي العاملين في مؤسسات الدولة بنسبة مئة بالمئة.

كما أكد المهندس عرنوس ضرورة التركيز على العمل المؤسساتي والتواجد الميداني بين المواطنين واتخاذ أشد العقوبات بحق المحتكرين والمتلاعبين بالمواد المدعومة، وإشراك الاتحادات والنقابات والمجتمع المحلي في دعم جهود ضبط الأسواق، وتقديم الدعم اللازم للمبادرات التي تهدف إلى تأمين المواد الأساسية للمواطنين بالجودة والأسعار المناسبين، مع استمرار الجهود الحكومية الرامية لضبط تقلبات سعر الصرف ومعالجة آثارها السلبية ومنعكساتها على مستوى معيشة المواطن.

وبحث المجلس مشروع قانون بإعفاء المواطنين المهجرين والمتضررين من الإرهاب داخل سورية وخارجها من رسوم وغرامات الشؤون المدنية بما يساعد على تسهيل عودتهم إلى مدنهم وقراهم، كما تمت مناقشة ورقة عمل مقدمة من وزارة التنمية الإدارية في إطار برنامج الإصلاح الإداري تتضمن معايير الترشيح والتقييم لشغل وظيفة معاون وزير والمسار الوظيفي لمعاون الوزير.

وطلب المجلس مذكرة أكثر شمولاً حول استكمال تنفيذ مشروع إرواء ٧٤٠٠ هكتار في سهول حلب الجنوبية تقدم خلال اجتماع قادم، ووافق على منح المصرف العقاري الاستثناءات اللازمة لتنفيذ مشروع تحديثه وتطويره لاستكمال إجراءات إنجاز مشاريع بنية الدفع الإلكتروني.

ودرس المجلس مشروع صك تشريعي لمعالجة أوضاع المستثمرين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بحلب في ظل الأضرار التي تعرضت لها بناها التحتية ومبانيها الإدارية بما يسهم في إعادة تأهيلها واستعادة دورها بدعم الاقتصاد الوطني.

تكاليف الإنتاج الفعلية

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الزراعة حسان قطنا أن رفع سعر القمح تم بناء على دراسة تكاليف الإنتاج الفعلية من استخدام المازوت والأسمدة وغيرهما لأن البذار تم توزيعها وبناء عليه تم تحديد السعر مع هامش الربح، وبخصوص موضوع الأسمدة أشار الوزير إلى أن الحكومة منذ أكثر من شهرين تحاول شراء الأسمدة لكن العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية حالت دون وصول البواخر.

ولفت إلى أن الهدف بالنهاية أن يكون الدعم على المنتج النهائي سواء للقمح أو غيره من المحاصيل الاستراتيجية والسعر حسب تكاليف الإنتاج وبذلك يكون من يسوق محصوله للدولة هو من يحصل على الدعم.

رئيس اتحاد الفلاحين: قرار صائب ومحزٍ ويرضي الفلاحين

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم أن قرار الحكومة برفع سعر كيلو القمح المسلم من الفلاحين لموسم ٢٠٢١ إلى ٨٠٠ ليرة و١٠٠ ليرة مكافأة هو قرار صائب ويساهم في تشجيع الفلاح لأن يكون كامل التسويق لمؤسسات الدولة، وخاصة أننا بحاجة لكل الكميات المزروعة سواء للطحين أو لمؤسسة إكثار البذار والتي يزيد السعر فيها ٢٥٪ إضافية مشيراً إلى أن تسعيرة القمح بالعام الماضي كانت ٢٢٥ ليرة وتم رفع السعر إلى ٤٠٠ ليرة.

وأضاف: إن السعر التأشيري للعام الحالي للقمح كان ببداية العام ٥٥٠ ليرة علماً أن هذا السعر أخذ في الحسبان أن الدفعة الثانية من السماد لم يتم تأمينها من الحكومة بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تستهدف قوت الشعب.

وأشار إلى أن السعر الحالي مجز ويرضي الفلاح وفي حال حدوث أي تغييرات على مستلزمات الإنتاج لدينا هامش ربح المكافأة والتي يمكن من خلالها أن نتحكم في زيادة الأرباح للفلاحين.

الذهب يرتفع ٨ آلاف ليرة

اقتصادي: الذهب الملاذ الآمن عند الأزمات الاقتصادية

طلال ماضي

يشهد سوق الذهب المحلي ارتفاعاً وانخفاضاً حاداً في الأسعار وبعد أن انخفض يوم الخميس الماضي من ١٩٤ ألف ليرة إلى ١٨٢ ألف ليرة أي ١٢ ألفاً عاد أمس للارتفاع بقيمة ٨ آلاف ليرة وسجل غرام الذهب ١٩٠ ألف ليرة.

وارتفع السعر العالمي الفوري للذهب ٠,٧ بالمئة وسجلت الأونصة الذهبية سعر ١٦٩٢,٢١ دولاراً وارتفع سعر الفضة ٠,٨ بالمئة وسجلت الأونصة ٢٥,٣٠ دولاراً وتقدم البلاديوم ٠,٣ بالمئة مسجلاً ٢٣٢٦,٦٨ دولاراً، وصعد البلاتين ٠,٨ بالمئة إلى ١١٤٤,٤٩ دولاراً للأوقية.

وبينت الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أن سعر غرام الذهب عيار ٢١ سجل سعر ١٩٠ ألف ليرة للمبيع وسعر الشراء ١٨٩٥٠٠ ليرة فيما وصل سعر غرام الذهب عيار ١٨ إلى ١٦٢٨٥٧ ليرة للمبيع وسعر الشراء ١٦٢٣٥٧ ليرة. وانخفض سعر غرام الذهب يوم الخميس الماضي من ١٩٤ ألف ليرة إلى ١٨٢ ألف ليرة أي ١٢ ألف ليرة وبقي ثابتاً على هذا السعر حتى يوم أمس.

وسجلت سعر الليرة الذهبية السورية ١,٥٦٠ مليون ليرة أما الليرة عيار ٢٢ فبلغ سعرها نحو ١,٦٢٨ مليون ليرة والليرة الذهبية عيار ٢١ قيراطاً ١,٥٦٠ مليون ليرة.

يكون عليها اسم البائع والتأكد من هوية البائع المطابق على الفاتورة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن محلل اقتصادي إن الذهب هو الملاذ الآمن وقت المشاكل الاقتصادية والأمنية في البلدان، وهو انخفض عالمياً من ١٩٠٠ دولار للأونصة إلى ١٧٠٠ دولار، وسبب الارتفاع في الأسواق السورية نتيجة تسعير الذهب بالدولار وارتفاع سعر الدولار في سورية في السوق السوداء نتيجة العقوبات الاقتصادية والعامل النفسي.

وقدم المحلل الاقتصادي مقاربة علمية بين سعر الليرة السورية مقارنة مع الليرة اللبنانية التي تعرضت إلى حرب مشابهة حيث كان سعر الدولار في لبنان عام ١٩٧٤ حوالي ٢,٥ ليرة لبنانية، واليوم سعر الدولار أكثر من ١٠ آلاف ليرة، بينما في سورية قبل الحرب كان سعر الدولار حوالي ٤٧ ليرة، واليوم بعد عشر سنوات من الحرب والحصار حتى من بعض الدول الخليجية ارتفع إلى أقل من ٤٠٠٠ ليرة سورية، معتبراً أن محافظة الليرة السورية على قيمتها أمام الضغوطات الاقتصادية والحصار الغربي والعربي معجزة.

ودعت الجمعية العاملين في حرفة الصياغة إلى ضرورة عدم شراء أي قطعة ذهبية إلا بموجب فاتورة نظامية وأن

مدير حماية المستهلك: تفشي ظاهرة تجارة «بيدونات» البنزين

«النفط»: العقوبات منعت وصول التوريدات وإجراءات التخفيض مؤقتة

عبد المنعم مسعود

أعادت أزمة البنزين الجديدة المتجددة مظاهرها بكل فصولها وأشكالها حتى إنه يمكن القول والجزم بأن الإعادة تصبح في كل مرة أشد فجاجة وقسوة بمظاهرها لا بل إن المظاهر تصبح فاضحة وعلنية وبطريقة تؤكد في كل مرة أن مخصصات المستهلكين تذهب إلى غير أصحابها وأمام أعينهم وعلى عينك يا مستهلك.

وشهدت «الوطن» مساء أول من أمس عملية بيع مخصصات البنزين للمستهلكين في محطة وقود في قلب العاصمة دمشق وبدا أن عمليات التعبئة التي بدأت عادية وفقاً لما رسمته الجهات المختلفة لتنظيم الدور حتى اكتشف باقي المستهلكين أنها ليست عادية فعمليات تعبئة البنزين بالبيدونات جرت من قبل البعض وعلى مسمع ومرأى بعض الجهات المسؤولة عن مراقبة التوزيع وتنظيم الدور والجهات المختصة.

ووفقاً لمشاهدات «الوطن» فإن البيدونات التي يتم ملؤها في صندوق السيارة الخلفي هي من حجم ٢٥ ليترا ويتجاوز عدد البيدونات في كل سيارة أربعة وعندما أحس باقي المستهلكين بواقع الأمر وإمكانية عودتهم بلا بنزين وذهاب ساعات وقوفهم سدى حمل كل منهم بيدونه وتدافعوا باتجاه مضخات البنزين المختلفة.

صاحب محطة الوقود اندفع بنهر المتدافعين الذين اتكأ بعضهم بينما وقف البعض الآخر وهو يتفرج على عمليات تعبئة المادة في البيدونات في صناديق السيارات المختلفة وصاحب الكازية يرمق أصحابها ويطالبهم بالانتهاء من عملية التعبئة لكن الأمر استمر على حاله فترك صاحب المحطة الأمر وعاد لعد نقوده في مكتبه.

«الوطن» سألت صاحب محطة الوقود الذي أجاب أنه ليس من مسؤوليته تنظيم عمليات التعبئة وأن هناك من لا يستطيع أحد ردعهم وأنه لا يستطيع التوفيق بين عد النقود ومراقبة عمليات توزيع المادة مؤكداً أن الأمر من اختصاص الجهات المسؤولة التي لا تتدخل لضبط عمليات البيع.

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أكد تفشي ظاهرة البيدونات كتجارة وهناك أشخاص يديرون هذا الأمر سواء في محطات الوقود أم في السوق السوداء.

وكشف الخطيب في تصريح لـ«الوطن» عن صدور قرار يمنع التعامل بالبيدونات نهائياً مبيناً أن عقوبة ذلك تصل إلى السجن سنة وغرامة مليون ليرة وإغلاق المحطة إذا كان يؤدي إلى منع وصول المستهلك إلى مستحقاته من المادة.

ووفقاً للخطيب فإن دوريات التموين موجودة في كل محطة أثناء عملية التعبئة وأحياناً تكون في أكثر من محطة في المنطقة نفسها ومسؤوليتها منع الاتجار بالمادة عن طريق التلاعب بالبطاقات أو التعبئة بالبيدونات.

وفي السياق أعلنت وزارة النفط تخفيض كميات البنزين الموزعة على المحافظات بنسبة ١٥٪ وكميات المازوت بنسبة ٢٠٪ لحين وصول التوريدات الجديدة بما يتيح معالجة هذا الأمر بشكل كامل.

وبينت الوزارة في إعلانها أن هذا الإجراء المؤقت يهدف الاستمرار في تأمين حاجات المواطنين وإدارة المخزون المتوفر وفق أفضل شكل ممكن معيدة السبب في هذا الإجراء إلى العقوبات التي تمنع انتظام وصول التوريدات اللازمة.

من على منبر جمعية العلوم الاقتصادية..

قطاع الصناعات التحويلية سيصبح خاسراً في ٢٠٢٤ إن لم تتغير السياسات الاقتصادية

علي محمود سليمان

بيّن الباحث الاقتصادي شامل بدران أن الصناعة التحويلية في القطاع الخاص ستخسر سنوياً مقدار ١٤ مليار ل.س إذا بقيت السياسات العامة المتعلقة بالصناعة التحويلية هي نفسها من دون إحداث تغيير جذري عليها، وهو ما سيؤدي بالإنتاج الصناعي في الصناعات التحويلية للقطاع الخاص بالأسعار الثابتة إلى أن يصبح سالباً في عام ٢٠٢٤، ما قد يؤدي لخسارة الصناعة الوطنية لمكون أساسي.

وكان الباحث الاقتصادي شامل بدران قد تطرق في محاضرته التي قدمها ضمن جمعية العلوم الاقتصادية يوم أمس إلى دراسة بحثية تحت عنوان (الصناعة التحويلية في القطاع الخاص – إمكانية النهوض رغم الفرص المهدورة) حيث تركزت الدراسة على تحليل واقع الصناعة التحويلية للقطاع الخاص خلال سنوات الحرب والتبدلات الهيكلية عليها.

> ٥٥ مليار إنتاج القطاع الخاص في عام ٢٠٢٠

أربع مراحل خلال الحرب

وفي تصريحه لـ«الوطن» أشار بدران إلى أن الدراسة بحثت تأثير الحرب في قطاع الصناعات التحويلية الخاص في سورية، وتم تقسيمها إلى أربع مراحل، المرحلة الأولى منذ بداية عام ٢٠١١ لغاية النصف الثاني من ٢٠١٢، ففي بداية الأزمة تغيرت تدريجياً هيكلية القطاع حيث تراجع الإنتاج في دمشق وريفها مع خروج عدد كبير من المنشآت عن الخدمة ولاسيما المنشآت الكبيرة بشكل مؤقت، وفي بعض المنشآت تم العمل بطاقات إنتاجية منخفضة.

أما المرحلة الثانية التي تمتد من النصف الثاني للعام ٢٠١٢ لغاية العام ٢٠١٥، فقد بدأت فصول جديدة وبشكل مدبر لتدمير البنية التحتية في سورية وتدمير الصناعة التحويلية في القطاع الخاص، وبتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٢ بدأت الأزمة الحقيقية للصناعة في مدينة حلب حيث تم تدمير معظم المنشآت الصناعية، وتم الاستيلاء على قسم آخر إضافة للسرقة والنهب اللذين تعرضت لهما المنشآت، وكل تلك الانتهاكات مارسها النظام التركي، الأمر الذي دفع الصناعيين مع منشآتهم إلى الانتقال خارج حلب، وتركزت المنشآت الصناعية المستحدثة في اللاذقية.

وفي المرحلة الثالثة الممتدة من العام ٢٠١٦ لغاية ٢٠١٨ بدأت تتضح أكثر فأكثر التغيرات الهيكلية في بنية الصناعة التحويلية في القطاع الخاص، وذلك نتيجة الاستقرار الأمني وسيطرة الدولة بشكل كامل على المناطق التي تتركز فيها المنشآت الاقتصادية الصناعية في دمشق وريفها وحلب وحمص إضافة لبروز اللاذقية كمنطقة لها أهمية من حيث التصنيع، وكانت الحصيلة الأهم لحجم تأثير الحرب على سورية في هذه المرحلة ولاسيما الصناعة التحويلية في القطاع الخاص فهي خسارة نسبة كبيرة من العمالة السورية المدربة والمؤهلة.

وبالنسبة للمرحلة الرابعة خلال عامي ٢٠١٩–٢٠٢٠ أوضح بدران أنها الأهم من بين المراحل نظراً لتحول الاقتصاد السوري بشكل كامل إلى اقتصاد حرب، وهو الذي يضغط على الخيارات الاقتصادية العامة ويحدد اتجاهاتها، فإن الدولة التي تدخل في حرب، يكون من البديهي تحول اقتصادها إلى اقتصاد حرب، حيث تكمن الألوية في تأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.

وقد أدت الحرب إلى تعديل سلوك القطاع الخاص وعزف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى ذلك، وخاصة في قطاع الأصول الثابتة كالبنية الأساسية للزراعة والصناعة.

الصناعات التحويلية بالأرقام

وبالأرقام بيّن بدران أنه تم استخدام معادلة التنبؤ الإحصائي لسلسة البيانات المتوافرة وتم التوصل إلى أن الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بـ٥٥,٨٤٤ مليار ل.س في عام ٢٠٢٠. مع الأخذ بالحسبان حجم الضغوطات الخارجية التي تواجه الدولة السورية في تأمين مستلزمات الإنتاج وتوفير القطع الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد إضافة للحصار الاقتصادي وتدمير مرفأ بيروت وما ألحقه من ارتفاع تكاليف الاستيراد.

وبالمحصلة فقد انخفض الإنتاج الحقيقي بالتدريج حتى عام ٢٠١٥ وبدأ بالتحسين حتى ٢٠١٨ حيث وصل الإنتاج الحقيقي إلى ٤٠٪ من الإنتاج في عام ٢٠١٠. في المرحلة الرابعة فقد تم اعتماد صيغة التنبؤ الإحصائي.

وعند تطبيق معادلة الانحدار على الإنتاج الحقيقي (الأسعار الثابتة) على السلسلة نفسها تبين أن معامل التغير سالب بمقدار (١٤,١,٣) مليار ل.س، أي إن الصناعة التحويلية في القطاع الخاص ستخسر سنوياً مقدار ١٤ مليار ل.س إذا بقيت السياسات العامة المتعلقة بالصناعة التحويلية نفسها من دون إحداث تغيير جذري عليها.

وعند تطبيق معادلة التنبؤ على المعادلة السابقة، تبين أن الإنتاج الحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية في سورية سيصبح سالباً في عام ٢٠٢٤.

حلول ممكنة

ولفت بدران إلى أنه يجب تبني تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم في ظل الظروف الملائمة، مع ضرورة اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي ووضع خطة جزئية ضمن الخطة الإستراتيجية العامة للصناعة تتضمن الانتقال إلى التصنيع الزراعي المعتمد على التقنيات الحديثة وإبراز دور الصناعات الغذائية بشكل جوهري.

وأشار إلى أنه يجب اعتماد سياسة دعم المنتج المحلي وتوفير جميع الوسائل لتحقيق التنافسية للصناعة التحويلية السورية في القطاع الخاص، عوضاً من سياسة إحلال الواردات في ظل الحرب وتنامي دور اقتصاد الظل وتحقيق معدلات تضخم اقتصادي كبيرة. كما يتطلب ابتكار طرق متطورة لتحقيق زيادة في الصادرات تراعي مصالح كل فئات المصدرين.

ولابد من إعداد مشروع وطني لتأهيل رأس المال البشري وفق خطة الصناعة التحويلية، يعتمد أحدث الطرق في التأهيل والتدريب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، مع العلم بأن الدولة السورية عملت على ذلك المشروع منذ عام ٢٠١٨ إلا أنه تم حرف المشروع عن مساره الطبيعي في تحديد احتياجات سوق العمل الفعلية حينها.

وضمن المقترحات إعادة رسم خريطة الاستثمار الصناعي لجميع المناطق، وفق أسس متطورة تتوافق مع ما بينته الدراسة من استمرار بنية الاقتصاد السوري في الاعتماد على المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وطبيعة الملكية الخاصة الفردية والتي تتطلب سياسات وإجراءات حقيقية لدعمها وانتقالها إلى بنية أكثر تطوراً.

وقد بينت الدراسة أن القرارات الاقتصادية الحكومية انعكست إيجاباً على كبار الصناعيين، على حين كان انعكاسها على صغار المنتجين إيجابياً بشكل أقل، ما يتطلب مشاركة أوسع من الصناعيين وخاصة صغار المنتجين في القرارات الحكومية، مع إيجاد صيغ متطورة لوصول الدعم الحكومي لمستحقيه بعيداً عن الطرق التقليدية التي أثبتت عدم الاستفادة المرجوة منها على مدار عقود من الزمن.

وأشار الباحث الاقتصادي إلى أن المدن الصناعية أبدت قدرة عالية في ظل الأزمة على إمكانية إعادة عجلة الإنتاج على الرغم من الحجم الكبير للتدمير والنهب والسرقة وذلك لتوفر البنية الأساسية فيها، وهو الأمر الذي يستدعي بناء آليات متطورة لحماية تلك المدن وتقديم دعم تكنولوجي وابتكار طرق حديثة لنقل المواد الأساسية إليها وتوفير مستلزمات الإنتاج، إضافة لتأمين نقل منتجاتها النهائية للأسواق المحلية والدولية.